الأمم المتحدة

A/63/74–E/2008/13

Distr.: General
6 May 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والستون
البند ٤١ من القائمة الأولية*
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيه القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت**
الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

مذكرة من الأمين العام

طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠٠٧/٢٦ إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، عن طريق المجلس، تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. وطلبت الجمعية العامة أيضا في قرارها ٦٢/١٨١ إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا في دورتها الثالثة والستين. وهذا التقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مقدم استجابة إلى قراري الجمعية العامة والمجلس.

* A/63/50.

** E/2008/100.

050608 040608 08-32929 (A)

تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وعلى السكان العرب في الجولان السوري المحتل*

موجز

ما فتئ الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والجولان السوري يُشدد وطأة المشاق الاقتصادية والاجتماعية التي يكابدها الفلسطينيون والسوريون.

واستمر كل من هجمات الناشطين الفلسطينيين وإطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية انطلاقا من قطاع غزة، شأنهما شأن العمليات العسكرية الإسرائيلية، مشفوعة بتدابير الاحتجاز التعسفي واستخدام القوة بشكل غير متناسب وهدم المنازل وفرض قيود صارمة على الحركة وسياسات الإغلاق في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومع ذلك، فقد تراجعت أعمال العنف المتبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين في عام ٢٠٠٧، وزاد العنف الفلسطيني الداخلي وبلغ ذروته باستيلاء حماس على قطاع غزة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

وتسبب الصراع الداخلي في الأرض الفلسطينية المحتلة في مضاعفة الأحوال الصعبة أصلا. وبعد استيلاء حماس على غزة، فرضت إسرائيل قيودا إضافية على حركة السلع والأشخاص إلى قطاع غزة، مما تسبب في تدهور الأحوال ونقص السلع الأساسية، بما فيها الغذاء والكهرباء والوقود. وأعاقت زيادة القيود المفروضة على عمليات الوكالات الإنسانية إيصال المعونة الإنسانية إلى قطاع غزة والضفة الغربية.

وأدى نظام الإغلاق الإسرائيلي، الذي يقيد وصول الفلسطينيين إلى خدمات الصحة والتعليم والعمالة والأسواق والشبكات الاجتماعية والدينية، إلى زيادة الفقر والاحتياج الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتتسبب المستوطنات الإسرائيلية ومصادرة الأراضي وبناء الجدار في الضفة الغربية، بما يُخالف اتفاقية جنيف وسائر قواعد القانون الدولي، في عزل القدس الشرقية المحتلة، وشق الضفة الغربية إلى شطرين، وفي انحسار الحياة الاقتصادية والاجتماعية العادية.

ولا تزال إسرائيل أيضا تواصل احتلالها للجولان السوري المحتل وتُوسّع المستوطنات به وتفرض قيودا على المواطنين السوريين الذين يعيشون به، انتهاكا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

* تود اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا أن تنوه، مع تقديرها، بالمساهمات الفنية في هذا التقرير لكل من إدارة الشؤون السياسية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

أولا – مقدمة

١ – شدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠٠٧ /٢٦ على أهمية إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٥٤٤ (٢٠٠٤)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، فضلاً عن الامتثال للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني. وفي القرار نفسه، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى جميع الأطراف احترام قواعد القانون الإنساني الدولي، والامتناع عن ممارسة العنف ضد السكان المدنيين وذلك وفقا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وشدد المجلس على ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وضمان حرية انتقال الأشخاص والبضائع في تلك الأراضي، بما في ذلك إزالة القيود المفروضة على الدخول إلى القدس الشرقية والخروج منها، وحرية الانتقال إلى العالم الخارجي ومنه. وشدد أيضا على أن الجدار الذي تشيده إسرائيل بخطوات متسارعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها، مخالف للقانون الدولي وأنه يعزل القدس الشرقية ويقسم الضفة الغربية ويضعف بشدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، ودعا، في هذا الصدد، إلى الامتثال التام للالتزامات القانونية الواردة في الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (انظر A/ES-10/273 و Corr.1) وفي قرار الجمعية العامة دإط – ١٠/١٥. وقد أكدت الجمعية العامة في ذلك القرار من جديد الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان السوري المحتل في جميع مواردهم الطبيعية والاقتصادية، ودعت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى عدم استغلال هذه الموارد أو تعريضها للخطر أو التسبب في فقدانها أو استنفادها؛ وأكدت أيضا من جديد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، غير قانونية وتشكل عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعت إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس، تقريرا عن تنفيذ القرار.

٢ – وأعادت الجمعية العامة في قرارها ٦٢/١٨١ تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه، وطلبت من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ألا تستغل الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل أو تلحق بها الضرر

أو تتسبب في ضياعها أو استنفادها أو تعريضها للخطر. واعترفت الجمعية العامة بحق الشعب الفلسطيني في المطالبة بالتعويض نتيجة لاستغلال موارده الطبيعية أو إلحاق الضرر بها أو ضياعها أو استنفادها أو تعريضها للخطر بأي شكل من الأشكال، بسبب التدابير غير المشروعة التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأكدت الجمعية العامة أن الجدار الذي تقوم إسرائيل بتشييده حاليا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، يشكل انتهاكا للقانون الدولي ويحرم الشعب الفلسطيني حرمانا خطيرا من موارده الطبيعية، ودعت، في هذا الصدد، إلى التقيد التام بالالتزامات القانونية الواردة في الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وفي القرار د إ ط - ١٠/١٥. وطلبت الجمعية العامة من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تكف عن إلقاء جميع أنواع النفايات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، التي تشكل خطرا جسيما على مواردهما الطبيعية، ولا سيما الموارد من المياه والأرض، وتهدد البيئة وتعرض صحة السكان المدنيين للخطر. وطلبت الجمعية العامة كذلك من إسرائيل أن تتوقف عن تدمير الهياكل الأساسية الحيوية، بما فيها أنابيب الإمداد بالمياه وشبكات الصرف الصحي، وهو ما تترتب عليه جملة أمور، منها إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية للشعب الفلسطيني. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والستين تقريرا عن تنفيذ القرار.

ثانيا - الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

الوفيات والإصابات

٣ - استمرت على مدى عام ٢٠٠٧ كل من العمليات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة وهجمات الناشطين الفلسطينيين. وتراجع عدد الفلسطينيين الذين قتلوا بسبب النزاع من ٦٧٨ قتيلا في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٩٦ قتيلا في عام ٢٠٠٧[(١)]. وأغلبية من قتلوا (٧٦ في المائة) قتلوا في قطاع غزة، وسقط منهم ما يزيد على ٤٠ في المائة بسبب عمليات القتل المستهدف.

٤ - وبلغ عدد الفلسطينيين الذين أصيبوا بجروح في النزاع مع إسرائيل في عام ٢٠٠٧ ما مجموعه ٨٤٣ ١ مصابا، وهو ما يمثل انخفاضا عن مستواه في عام ٢٠٠٦ والبالغ ١٩٤ ٣ مصابا[(١)]. وكانت أغلبية الجرحى (٦٤ في المائة) في الضفة الغربية، ومعظمهم

(١) نشرة مكتب منسق الشؤون الإنسانية umanitarian Monitor، رقم ٢٠، (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧).

أصيبوا على يد الجيش الإسرائيلي. وفي قطاع غزة، أصيب ما يزيد على ٧٠ في المائة من الجرحى أثناء عمليات القتل المستهدف أو العمليات البرية.

٥ - ومع أن عدد الإصابات جراء العنف المتبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد تراجع بما يقارب النصف في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧، فإن العنف الفلسطيني الداخلي قد زاد بسبب الشقاق السياسي بين الفصيلين الفلسطينيين الرئيسيين، حماس وفتح. وبلغ عدد القتلى الفلسطينيين بسبب العنف الداخلي ما مجموعه ٤٩٠ قتيلا في عام ٢٠٠٧ مقارنة بما مجموعه ١٤٦ قتيلا في عام ٢٠٠٦ و ١٢ قتيلا في عام ٢٠٠٥. ومن أصل العدد الكلي للقتلى البالغ ٤٩٠، سقط ٤٥٤ قتيلا في قطاع غزة. وزاد عدد الجرحى بسبب الاقتتال الداخلي من ١٣٠ جريحا في عام ٢٠٠٥ إلى ٨٧١ جريحا في عام ٢٠٠٦ وإلى ٧٢٦ ٢ جريحا في عام ٢٠٠٧[(١)].

٦ - ومع أن غرض هذا التقرير هو وصف انعكاسات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، فمن المهم الإشارة إلى أن ١٣ إسرائيليا قتلوا في عام ٢٠٠٧ في حوادث مع عناصر فلسطينية مسلحة متصلة بشكل مباشر بالنزاع. وخلال الفترة نفسها، جُرح ٣٢٢ إسرائيليا، بعضهم جُرح في الضفة الغربية على يد إسرائيليين آخرين.

عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية

٧ - الاحتجاز الإداري مشروع بموجب القانون الإسرائيلي، والقادة العسكريون في الضفة الغربية مُخولون سلطة احتجاز شخص لفترة تصل إلى ستة أشهر قابلة للتمديد لفترات تصل إلى ستة أشهر إضافية بعدد غير محدود من المرات. وفي الفترة من ١٩٩٩ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، كان متوسط عدد الفلسطينيين رهن الاحتجاز الإداري الإسرائيلي أقل من ٢٠ شخصا. وبعد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بدأ استخدام الاحتجاز الإداري في الزيادة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بلغ عدد الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ما مجموعه ٣٧٨ ٨ سجينا. وكان بينهم ٨٤٢ سجينا رهن الاحتجاز الإداري، دون تهمة أو محاكمة، مقارنة بما مجموعه ٣٤ محتجزا في عام ٢٠٠١[(٢)].

٨ - وأبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن تنفيذ الجيش الإسرائيلي لما متوسطه الشهري ٤٤٥ عملية تفتيش و ٤٠٩ عمليات احتجاز/اعتقال في الضفة الغربية، و ٤ عمليات تفتيش و ٩٩ عملية احتجاز/اعتقال في قطاع غزة.

---

(٢) بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) انظر الموقع http://www.btselem.org/english/Administrative_Detention/Statistics.asp.

٩ - وأبلغت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى (الأونروا)، أن السلطات الإسرائيلية كانت تحتجز في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ستة من موظفيها في الضفة الغربية. ورغم الطلبات الخطية المتكررة، فقد مُنع الوصول إلى الموظفين المحتجزين. ولم تُزود الوكالة بمحاضر كاملة لوقائع جلسات المحكمة العسكرية الإسرائيلية، كما لم يسمح لها بمقابلة المحتجزين.

١٠ - وفي قطاع غزة، اعتقلت القوات الإسرائيلية موظفا تابعا للأونروا في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧، ولا يزال رهن الاحتجاز الإداري. ولا يزال موظف آخر رهن الاحتجاز بعد اعتقاله في آب/أغسطس ٢٠٠٢.

تشريد السكان وتدمير الممتلكات ومصادرتها

١١ - تشرّد الفلسطينيون بسبب تدمير الممتلكات ومصادرة الأراضي وإلغاء رخص الإقامة، فضلا عن التهجير في بعض الأحيان. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، قامت السلطات الإسرائيلية بتدمير ما يزيد على ٢ ٢٠٠ منزل، مما تسبب في تشريد ١٣ ٠٠٠ فلسطيني أصبحوا بدون مأوى[٣]. وفي الفترة ما بين ١٩٦٧ و ٢٠٠٦، تم تجريد ٨ ٢٦٩ فلسطينيا من حقوقهم في الإقامة في القدس الشرقية المحتلة. وفي عام ٢٠٠٦، سُلب ١ ٣٦٣ فلسطينيا من المقيمين في القدس الشرقية المحتلة من حقوقهم في الإقامة، مقارنة بما مجموعه ٢٢٢ في عام ٢٠٠٥ و ١٦ في عام ٢٠٠٤[٤].

١٢ - وأبلغ مكتب منسق الشؤون الإنسانية أن ٨٣ وحدة سكنية مأهولة قد هدمت في الفترة من شباط/فبراير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأدت عمليات الهدم تلك إلى تشريد ما يزيد على ٦١١ فلسطينيا، بينهم ٢٣٥ من الأطفال. وهُدم إجمالا ما نسبته ٣٩ في المائة من المنازل بسبب عدم حيازة أصحابها لرخص بناء صادرة عن السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

١٣ - وما بين شباط/فبراير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، هدمت السلطات الإسرائيلية ١١٤ وحدة أخرى، تتمثل أساسا في دفيئات وحظائر حيوانات ومساكن غير مأهولة أو غير مكتملة البناء ومرافق شبكات الإمداد بالمياه، لسبب رئيسي هو افتقارها إلى رخص البناء. ووقعت نسبة ٨٥ في المائة من عمليات الهدم تلك في الضفة الغربية.

---

(٣) بتسيلم (انظر الموقع http://www.btselem.org/english/Planning_and_Building/).

(٤) بتسيلم (انظر الموقع http://www.btselem.org/english/Jerusalem/Revocation_Statistics.as).

١٤ - وساهم استمرار أعمال تشييد الجدار في تشريد السكان في عموم الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، قام الجيش الإسرائيلي بتشريد مجموع سكان قرية قصة التابعة لمحافظة الخليل والواقعة بين الجدار والخط الأخضر. وأُبعد قسرا ما مجموعه ٢٥ أسرة يبلغ أفرادها ١٨٠ نسمة، بينهم ٤٧ طفلا، وأُلقي بهم في مركز التفتيش التجاري بترقوميا(٥).

١٥ - وفي قطاع غزة، وقع ١١ حادثا ألحقت فيها القوات الإسرائيلية خلالها أضرارا بمرافق الأونروا وممتلكاتها في عام ٢٠٠٧، بما في ذلك إلحاق أضرار بسبع مدارس. وفي أحد الحوادث، دخل جنود إسرائيليون بدبابتين إلى مدرسة تابعة للأونروا، وقاموا بعصب أعين حارسين تابعين للأونروا وتقييدهم، وطفقوا يعبثون بالمدرسة بطرق منها التبوّل والتغوط في فصول الدراسة. وفي حادث منفصل آخر، أُصيبت مدرسة بقذيفة إسرائيلية اخترقت الجدار الخارجي والجدار المحاذي له.

الجدار

١٦ - تواصل إسرائيل تشييد الجدار، مخالفة بذلك قرار الجمعية العامة د إ ط -١٠/١٥ الذي أقرت فيه الجمعية العامة بفتوى محكمة العدل الدولية القائلة بأن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك تشييده في القدس الشرقية المحتلة وما حولها، مخالف للقانون الدولي.

١٧ - ويبلغ طول المسار المقرر حاليا للجدار حسبما وافقت عليه الحكومة الإسرائيلية في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، ٧٢٣ كيلومترا، أي أكثر من ضعف طول الخط الأخضر المعترف به دوليا كحد بين الضفة الغربية وإسرائيل، والبالغ ٣٢٠ كيلومترا. وزاد تدريجيا طول المسار المقرر للجدار من ٦٧٠ كيلومترا في عام ٢٠٠٥ إلى ٧٠٣ كيلومترات في عام ٢٠٠٦(٦). وإلى غاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، تم تشييد ٥٦ في المائة من الجدار، فيما كانت نسبة ٩ في المائة منه قيد البناء. ولا يتّبع مسارَ الخط الأخضر سوى ما يناهز ٢٠ في المائة من الجدار، وينحرف معظمها عن الخط بمسافات تصل في بعض الأماكن ٢٢ كيلومترا داخل الضفة الغربية.

١٨ - ويتبع مسار الجدار المستوطنات الإسرائيلية، مقسما الضفة الغربية إلى عشرات الجيوب المحصورة. وتترتب على التجزئة آثار سلبية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لشريحة

(٥) بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (انظر A/HRC/6/NGO/54).

(٦) انظر A/62/75-E/2007/13، الفقرة ٣٣ و A/61/67-E/2006/13، الفقرة ٣٥.

واسعة من السكان الفلسطينيين، الذين يتحتم عليهم منافسة المستوطنين الإسرائيليين على الموارد المحدودة، مثل الأرض والمياه، بينما تفرض القيود على حريتهم في الوصول إليها وفي الحركة.

١٩ - وأُعلنت المنطقة الغربية بين الجدار والخط الأخضر ''منطقة مغلقة'' بموجب أمر عسكري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وأصبح الآن من اللازم للفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة المغلقة، وعددهم يقارب ١٠ ٠٠٠ نسمة، الحصول على رخص إقامة دائمة لكي يستمروا في العيش في منازلهم، ولم يعد بإمكانهم الخروج من بلدتهم إلا عبر بوابة في الجدار(٧). وانقطع هؤلاء الفلسطينيون عن الشبكات الأسرية والاجتماعية، فضلا عن الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية الموجودة على الجانب الشرقي من الجدار.

٢٠ - ويجب على الفلسطينيين من غير المقيمين الذين يعيشون شرق الجدار ويرغبون في دخول المنطقة المغلقة للوصول إلى الأراضي الزراعية والموارد المائية أن يقدموا طلبات للحصول على رخص بالزيارة. ولم يحصل على رخص سوى أقل من ٢٠ في المائة من الأشخاص الذين كانوا يعملون سابقا في الأراضي بالمنطقة المغلقة. وبالنسبة لمن حصلوا على رخص، فإن فرص الوصول تزيد تقييدا بفعل عدم انتظام البوابات ومحدودية أوقات فتحها: فمن أصل ٦٧ بوابة، لا يفتح بشكل يومي سوى ما يقارب ١٩ بوابة فقط. وتفتح ١٩ بوابة أخرى بشكل موسمي (غالبا من أجل حصاد الزيتون) بينما لا تفتح أبدا ٢٩ بوابة أمام الفلسطينيين.

٢١ - واقتربت إسرائيل بشكل كبير من إكمال تشييد الجزء البالغ طوله ١٦٨ كيلومترا من الجدار الذي يفصل القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية(٨). وعزَل الجدار ما يناهز ٢٥ في المائة من الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية المحتلة عن المدينة وعن الخدمات الأساسية التي يستحقونها بوصفهم مقيمين بالمدينة. وأصبح الآن خارج الجدار ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ فلسطيني يعيشون في قرى داخل الحدود البلدية. وعزَل الجدار أيضا قرى الضفة الغربية المجاورة التي كانت في السابق متصلة بالقدس الشرقية، ويسكنها ما يزيد على ٨٤ ٠٠٠ نسمة.

---

(٧) OCHA: Special focus: The Barrier Gate and Permit Regime Four Years on: Humanitarian Impact in the Northern West Bank, (November 2007).

(٨) OCHA: The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities: East Jerusalem, Update No. 7,(June 2007).

٢٢ - ويعتمد هؤلاء الفلسطينيون في علاجهم على المستشفيات غير الحكومية الستة في القدس الشرقية المحتلة، التي يُحال إليها سنويا ما يزيد على ٠٠٠ ٣ حالة. وتسببت القيود المشددة في نقصان بنسبة ٥٠ في المائة من عبء الحالات المرضية، وفي منع الموظفين الأساسيين من الوصول إلى المرافق الطبية. وتُعيق القيود أيضا قدرة ما يزيد على ٠٠٠ ٦ تلميذ و ٦٥٠ مدرسا من الوصول إلى مدارسهم، ومئات آلاف المؤمنين في المدن والقرى المجاورة من الوصول إلى أماكن عبادتهم.

القيود المفروضة على التنقل وسياسات الإغلاق، بما في ذلك القيود الحائلة دون الحصول على المساعدات الإنسانية

٢٣ - يعوق نظام الإغلاق، الذي يشمل الإغلاق الداخلي والإغلاق الخارجي، النشاط الاقتصادي العادي، ويشكل سببا رئيسيا لتدهور الحالة الإنسانية. وأصبح الإغلاق الخارجي المتمثل في مراقبة المعابر إلى خارج الضفة الغربية مرتبطا بشكل وثيق بتشييد الجدار، وبات يسدّ تدريجيا كافة منافذ الضفة الغربية على إسرائيل. والإغلاق الداخلي خاضع للرقابة بفعل الحواجز المادية التي تقيمها إسرائيل: السواتر الترابية والخنادق والمتاريس والبوابات والطرق المحظورة والمُسيجة ونقاط التفتيش.

٢٤ - ويتضرر الاقتصاد الفلسطيني، بوجه خاص، من نظام الإغلاق. فالسلع تحتاج أولا إلى المرور عبر نظام الإغلاق الداخلي المحيط بالمراكز الحضرية، حيث يجري كشفها قبل أن تخرج من الضفة الغربية عبر محطة مراقبة بالجدار. وزاد عدد الحواجز المادية الداخلية في الضفة الغربية من ٥٢٨ حاجزا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى ٥٦٣ حاجزا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأضيفت إلى عدد الحواجز المادية الثابتة نقاط تفتيش متنقلة، بمتوسط شهري قدر بـ ٤٨٨ نقطة تفتيش في عام ٢٠٠٧.

٢٥ - ويزيد نظام الإغلاق تكلفة نقل السلع الأساسية بسبب طول الطرق الالتفافية التي تفرضها المتاريس، فضلا عن نظام النقل من شاحنة إلى أخرى. وفي نابلس، المركز التجاري الرئيسي في الضفة الغربية، لم تحصل سوى ١٢٠ شاحنة على رخص تسمح بقيادتها خارج المدينة. ويتحتم على غالبية الشاحنات أن تمر عبر معبر عوارتا التجاري، وهو المعبر الوحيد حاليا في الضفة الغربية للنقل من شاحنة إلى أخرى. وعند هذا المعبر، يجري تفريغ السلع من شاحنة وتفتيشها وتمريرها عبر حاجز من الكتل الخرسانية، وتحميلها في شاحنة أخرى على الجانب الآخر من الجدار. وأعلنت إسرائيل في عام ٢٠٠٧ أنها تعتزم فرض نظام مسافنة إجباري على السلع في عموم الضفة الغربية.

٢٦ - وفي أعقاب استيلاء حماس على قطاع غزة في منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٧، زادت إسرائيل حالات إغلاق الطرق والقيود المفروضة على عبور السلع والأشخاص إلى قطاع غزة ومنه. وتسبب هذا العزل شبه التام في نقص الأغذية والأدوية والإسعافات وقطع الغيار بالنسبة لمنشآت الرعاية الصحية والمياه والمرافق الصحية الحساسة، فضلا عن المواد الأولية اللازمة للتجارة والصناعة في غزة.

٢٧ - ويتضمن اتفاق التنقل والعبور المبرم بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل أحكاما محددة تتعلق بحركة الأشخاص والبضائع داخل الأرض الفلسطينية المحتلة وخارجها.

٢٨ - ويتعلق أول بند من بنود الاتفاق الستة بإعادة فتح معبر رفح الحدودي مع مصر. وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، لم يفتح معبر رفح أمام المسافرين في كلا الاتجاهين إلا بنسبة ٣٣ في المائة من الأيام المقررة وبنسبة ٢٢,٤ في المائة من الساعات المقررة. وأُغلق معبر رفح كُليا في ١٠ حزيران/يونيه، وظل موصدًا باستثناء أيام ٣ و ٤ و ٧ كانون الأول/ديسمبر، عندما فُتح للسماح بعبور الحجاج الفلسطينيين[٩]. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قامت عناصر فلسطينية مسلحة بفتح أجزاء من معبر رفح الحدودي عُنوة في محاولة منها لفك الحصار. وتشير التقديرات إلى أن نصف سكان غزة البالغ عددهم ١,٥ مليون نسمة قد اغتنموا الفرصة للعبور إلى مصر لشراء بعض الإمدادات[١٠]. وبعد محادثات بين ممثلي حماس ومسؤولين مصريين، قام الجنود المصريون، في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨، بسد الثغرة ووقف أية عمليات أخرى لعبور الحدود إلى مصر.

٢٩ - ومنذ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ظل معبر إيريتز شبه مغلق أمام كافة الفلسطينيين الراغبين في مغادرة غزة، باستثناء عدد قليل من التجار وعمال الإغاثة والمرضى[٩]. وبإغلاق معبري إيريتز ورفح، مُنع المرضى أو تعرضوا لحالات تأخير في الحصول على الرعاية الطبية غير المتوفرة في قطاع غزة. وإضافة إلى ذلك، تعرض للتأخير في مغادرة غزة مئات الطلاب الذين يتابعون دراستهم في جامعات بالخارج، وأبناء غزة المقيمون في الخارج.

٣٠ - ولم يفتح معبر كارني، وهو المعبر الرئيسي للسلع، إلا حوالي ٤٠ في المائة من الأيام المقررة له في عام ٢٠٠٧. وزاد تقييد الواردات إلى غزة على مدى العام، حيث تراجعت بنسبة ٦٧ في المائة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأُغلق

---

(٩) تقرير الأمم المتحدة رقم ٥٤ بشأن تنفيذ اتفاق التنقل والعبور (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر - ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧).

(١٠) BBC News, Egypt Reseals Gaza Border breach,' BBC News, February, 2008, (http://news.bbc.co.uk/1/hi/ world/middle_east/7224734.stm).

المعبر ابتداء من ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ باستثناء حزام ناقل وحيد المسلك يجري تشغيله بمتوسط يومين في الأسبوع لتمرير القمح والأعلاف الحيوانية.

٣١ - وظل معبر صوفا نقطة المرور الرئيسية إلى غزة لاستيراد الحصى المستخدم في البناء. وبعد منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٧، استُخدم معبر صوفا أيضا لاستيراد السلع الإنسانية والتجارية. بيد أنه لم يسمح في عام ٢٠٠٧ بدخول أي حصى إلى غزة، مما تسبب في توقف شبه تام لكافة مشاريع الهياكل الأساسية والصيانة. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أعلنت إسرائيل رسميا إغلاق معبر صوفا. وإجمالا، فقد ظل المعبر مغلقا حوالي ٦٠ بالمائة من الأيام المقررة له في عام ٢٠٠٧.

٣٢ - وبعد نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أصبح معبر كرم أبو سالم معبر البضائع الوحيد المفتوح. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، بدأت إسرائيل في السماح للفلسطينيين المقيمين في الخارج أو الحاملين لتأشيرات سفر إلى الخارج بمغادرة غزة عبر معبر كرم أبو سالم. وإلى غاية ١١ كانون الأول/ديسمبر، عبر ما مجموعه ٩٢٠ شخصا، رغم أن ١٩٨ شخصا مُنعوا من دخول مصر وأُعيدوا إلى غزة[١١].

٣٣ - ووفقا لاتفاق التنقل والعبور، فقد كان التاريخ المقرر لتسيير قوافل حافلات للربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة، هو ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وكان التاريخ المقرر لتسيير قوافل شاحنات هو ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وحتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، لم يتم التقيد بأي من التاريخين المقررين.

٣٤ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت إسرائيل فرض قيود على إمدادات الوقود وقطع الغيار الداخلة إلى غزة. وأبلغ مكتب منسق الشؤون الإنسانية عن وقوع انخفاض في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بنسب ٤٠ في المائة في إمدادات البنزين و ٤٩ في المائة في إمدادات الديزل و ١٤ في المائة في إمدادات الغازولين الصناعي، اللازم لتشغيل المحطة الكهربائية لغزة وتشغيل نظم الإمداد بالمياه والصرف الصحي[١١].

٣٥ - ويحتاج قطاع غزة إلى حوالي ٢٤٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية، تُمده إسرائيل بـ ١٢٠ ميغاواط منها، بينما تقدم مصر ١٧ ميغاواط. وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قامت شركة توليد الكهرباء بغزة التي تبلغ طاقتها الإنتاجية ٨٠ ميغاواط، بتخفيض إمداداتها من الطاقة إلى قطاع غزة بمقدار ٢٣ ميغاواط، وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، توقفت عن إنتاج

(١١) OCHA Special Focus:The closure of the Gaza Strip - (The Economic and Humanitarian Consequences, December 2007).

الكهرباء كليا عندما انخفضت إمداداتها من الوقود بدرجة لم تعد تستطيع معها الاستمرار في التشغيل. وأدى ذلك إلى انقطاع يومي في التيار الكهربائي وصل إلى ٨ ساعات في بعض المناطق وفي بعض المناطق الأخرى إلى ١٢ ساعة. واستؤنفت إمدادات الوقود في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، مما سمح لمحطة الكهرباء بتوليد ٦٥ ميغاواط. ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت فترات انقطاع التيار الكهربائي ٨ ساعات يوميا في القطاع الأوسط من غزة، و ١٠ ساعات كل يومين في القطاع الشمالي لغزة و ٨ ساعات كل يومين في مدينة غزة[١٢].

٣٦ - وعانت المنظمات الإنسانية أيضا من زيادة القيود على حركة الأشخاص والسلع عبر الأرض الفلسطينية المحتلة وإليها. وبسبب إغلاق معبر كارني، اضطرت الأونروا إلى أن تحّمل على منصات نقالة سلعها، بما فيها المواد الغذائية، وإيصالها إلى غزة عن طريق معبري صوفا وكرم أبو سالم الثانويين.

٣٧ - وتسبب الحظر المفروض على استيراد مواد البناء في توقف العمل في مشاريع التشييد التابعة للأمم المتحدة التي تبلغ قيمتها ٢١٣ مليون دولار، فضلا عن المشاريع الأخرى غير التابعة للأمم المتحدة، بما فيها إعادة إسكان اللاجئين وبعض أهالي غزة الذين يعيشون في مساكن متهالكة، وإصلاح وبناء الهياكل الأساسية من قبيل شبكات المجاري والصرف الصحي.

٣٨ - وفي الضفة الغربية، أبلغ موظفو الأونروا عن الآلاف من حوادث تأخير المرور أو منعه، تسبب عدد كبير منها في إعاقة إيصال المساعدة الإنسانية الطارئة في شكل معونات غذائية وأدوية، وإعاقة عمل الأفرقة المتنقلة للرعاية الصحية وتوزيع الأغذية. وتضررت البرامج المعتادة بسبب إعاقة حركة المدرسين والمرشدين الاجتماعيين وموظفي المكاتب الميدانية، كما زاد فرض حظر التجول في مخيمات الضفة الغربية وقراها ومدنها من اضطراب خدمات الوكالة.

٣٩ - ولا يزال موظفو الأمم المتحدة يواجهون صعوبات وحالات تأخير مطولة عند عبور مركز تفتيش إيريتز إلى داخل إسرائيل. وتقلصت بشكل كبير ساعات عمل مركز التفتيش خلال عام ٢٠٠٧، بما في ذلك إغلاق كامل ما بين الثانية ظهرا من يوم الجمعة إلى الثامنة صباحا من يوم الأحد.

---

(١٢) OCHA, Gaza Closure: Situation Report, 18-24 January 2008.

المستوطنات الإسرائيلية

٤٠ - تشكل المستوطنات والمناطق العسكرية المغلقة أو ما يتصل بها من هياكل محظورة على الفلسطينيين أو لا يدخلون إليها على الأقل إلا بقيود، أكثر من ٣٨ في المائة من مساحة الضفة الغربية[١٣]. وترتبط المستوطنات ببعضها البعض وبإسرائيل بشبكات طرق واسعة يحيط بها الجدار الذي يضم حوالي ٦٩ مستوطنة، تضم ٨٣ في المائة من مجموع المستوطنين. وفي معظم الحالات، يحظر على الفلسطينيين استخدام هذه الطرق أو استخدامها بقيود. وأدت الطرق أيضا إلى تفتيت الضفة الغربية وتقسيمها إلى مجموعة من الجيوب المعزولة التي لا يستطيع الفلسطينيون الوصول إليها إلا عبر شبكة من الطرق البديلة ونقاط التفتيش والجسور المعلّقة فوق الطرق المحجوزة للمستوطنين في المقام الأول أو الأنفاق التي تمر تحتها.

٤١ - ويوجد حاليا ما مجموعه ٠٠٠ ٤٧٣ مستوطن يعيشون في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة (٠٠٠ ٢٨٢ في الضفة الغربية و ٠٠٠ ١٩١ في القدس الشرقية) في ١٣٢ مستوطنة. وإضافة إلى ذلك، هناك حوالي ١٠٠ مستوطنة ''متقدمة'' لم تأذن بإنشائها حكومة إسرائيل، ويقطنها ٠٠٠ ٣ مستوطن إسرائيلي[١٤]. وفي عام ٢٠٠١، وعدت إسرائيل بإخلاء كافة المستوطنات المتقدمة المنشأة بعد آذار/مارس ٢٠٠١. لكن لم يجر حتى الآن تفكيك أية مستوطنة بالكامل. وما فتئ عدد سكان المستوطنات ينمو بمعدل ٥,٥ في المائة في السنة، أي ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني في إسرائيل نفسها. ويستقر معظم الوافدين الجدد في المجمّعات الاستيطانية الكبرى غربي الجدار. واستنادا إلى معدل النمو الحالي، فإن تعداد المستوطنين سيتضاعف إلى ما يقارب ٠٠٠ ٩٠٠ نسمة خلال ١٢ عاما فقط.

٤٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كان هناك ما يزيد على ٠٠٠ ٤ وحدة سكنية قيد البناء في الضفة الغربية[١٥]. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، كانت هناك مستوطنة متقدمة، تتألف من ٢٧ مقطورة، قيد البناء قريبا من مستوطنة إيلي، شمال رام الله، وذلك على أرض مملوكة ملكية خاصة لفلسطينيين، حسبما أفادت التقارير. وعلاوة على ذلك، وردت تقارير

---

(١٣) OCHA, The Humanitarian Impact on Palestinians of Israeli Settlements and Other Infrastructure in the West Bank, (July 2007).

(١٤) Foundation for Middle East Peace, Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories,Vol. 18, No. 1, (January-February, 2008)).

(١٥) المرجع نفسه، المجلد ١٧ (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧).

في شباط/فبراير ٢٠٠٨ بأن أعمال البناء قد استؤنفت دون إذن في ماسكيوت، بوادي الأردن، وبأن عشر أسر من المستوطنين قد انتقلوا إليها[١٦].

٤٣ - واعتزمت إسرائيل توسيع المستوطنات بشكل كبير في القدس الشرقية المحتلة في عام ٢٠٠٧، في مسعى لإقامة حزام متصل من المستوطنات على طول المحيط الشمالي للقدس الشرقية. ووردت تقارير بوضع خطة لتوسيع مستوطنة جيفا بنيامين/آدم بتشييد ١ ٢٠٠ وحدة لصالح ٧ ٠٠٠ ساكن. وسيتم ربط التوسع الجديد بمستوطنة نيفي يعقوب في القدس الشرقية المحتلة[١٧]. وكانت مستوطنة جديدة تضم ما بين ١١ ٠٠٠ و ١٣ ٠٠٠ وحدة لإيواء ما يزيد على ٦٠ ٠٠٠ نسمة في مراحل التخطيط الأولى في موقع مطار عتاروت، المتاخم للجدار ومركز تفتيش قلنديا. وإذا ما حصل المشروع على الموافقة، فسيكون أضخم مشروع استيطاني في القدس الشرقية المحتلة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وإضافة إلى ذلك، أعلنت إسرائيل، في شباط/فبراير ٢٠٠٨، أن عطاءات ستُعلن من أجل تشييد ما يزيد على ١ ٠٠٠ منزل جديد في مستوطنتي هار حوما وبيسغات زيف[١٨].

الموارد الطبيعية والمياه والبيئة

٤٤ - لا تتسم خدمات الإمداد بالمياه والصرف الصحي المقدمة إلى الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة بالكفاية ولا يمكن الاعتماد عليها من حيث النوعية. وبلغ متوسط نصيب الفرد اليومي من إجمالي استهلاك المياه في الضفة الغربية ٦٠ لترا في عام ٢٠٠٧، أي دون مستوى ٦٥,٣ لترا في عام ٢٠٠٦. وبلغ إجمالي الاستهلاك اليومي من المياه في قطاع غزة ٥٧,٨ لترا في عام ٢٠٠٧، أي دون مستوى ٨٠,٥ لترا في عام ٢٠٠٦. وهذا أقل بكثير من المعيار الأدنى الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية والبالغ ١٥٠ لترا في اليوم. وفي عام ٢٠٠٧، كان ما متوسطه ٣٥,٢ في المائة من الأسر المعيشية في الضفة الغربية و ٣٦,٣ في المائة من الأسر المعيشية في غزة يحصلون على المياه الجارية[١].

٤٥ - وبسبب الافتقار إلى الطاقة الكهربائية في غزة، نتيجة انقطاع إمدادات الوقود منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ والحظر المفروض على استيراد قطع الغيار، تعطلت آبار المياه ومحطات الضخ في عموم قطاع غزة أو توقفت عن الخدمة، مما أدى إلى عدم حصول ١٥ في

---

(١٦) Ha'aretz, "Construction continuing in West Bank settlements despite PM's pledge", 21 February 2008.

(١٧) Foundation for Middle East Peace, Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories, Vol. 17, No. 2 ((January-February 2007).

(١٨) BBC News, "'Israel plans new settlement homes'", 12 February 2008, (http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/7240557.stm).

المائة من السكان على المياه سوى لفترة ساعة أو ساعتين في اليوم[١١]. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، لم يكن لدى هيئة إدارة المياه من الوقود سوى ما يكفي لتغطية ضخ المياه من ٤٠ من آبارها البالغة ١٤٠ بئرا، والصرف الصحي في ٢١ محطة ضخ من محطاتها البالغة ٣٣ محطة. ونتيجة لذلك، تقيّدت، بحلول ٢٣ كانون الثاني/يناير، فرص حوالي ٣٠ في المائة من سكان غزة في الحصول على المياه الجارية[١٢]، وأصبحت تُصرف في البحر كمية يومية من مياه المجاري تبلغ ٣٥ مليون ليتر[١٩].

٤٦ - وفي عام ٢٠٠٧، تم اقتلاع أو حرق أو قطع ما متوسطه الشهري ٣١٨ شجرة في الضفة الغربية و ٨٨٣ ٢ شجرة في قطاع غزة، على يد السلطات الإسرائيلية أو المستوطنين. وفي قطاع غزة، قامت إسرائيل بتجريف ما متوسطه الشهري ٦٢٣ ١ دونما من الأراضي الزراعية. وفي الضفة الغربية، تمت مصادرة ما متوسطه الشهري ١٣١ دونما من الأراضي وتجريف ما متوسطه الشهري ١٢٦ دونما[١].

الأزمة المالية الفلسطينية

٤٧ - بدأت السلطة الفلسطينية تتعافى من أزمة السيولة التي أعقبت تشكيل حكومة بقيادة حماس في أوائل عام ٢٠٠٦. وبلغ العجز المالي لعام ٢٠٠٦ ما مجموعه ١,٢ بليون دولار، أو ٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتراكم زهاء ٠,٩ بليون دولار من متأخرات الإنفاق، مستحقة لكل من الموظفين الحكوميين، الذين لم يكن يدفع لهم سوى ٦٠ في المائة من مرتباتهم المعتادة في عام ٢٠٠٦، ولصندوق المعاشات التقاعدية والموردين من القطاع الخاص. واستمر التراكم في النمو إلى أن بلغ ١,٣ بليون دولار (٢٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٧[٢٠].

٤٨ - وبعد تعيين حكومة تصريف أعمال في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، بدأت الحالة المالية للسلطة الفلسطينية تتحسن، لا سيما بعد استئناف إسرائيل، في تموز/يوليه، تحويل حصائل الرسوم الجمركية، مما سمح باستئناف صرف المرتبات الشهرية وتسديد متأخرات المرتبات إلى موظفي السلطة الفلسطينية.

---

(١٩) Crisis Action The Gaza Strip: A Humanitarian Implosion.

(٢٠) صندوق النقد الدولي ”الإطار الاقتصادي الكلي والمالية العامة للمدى المتوسط للضفة الغربية وغزة: تقرير لمؤتمر المانحين“. باريس (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧).

المؤشرات الاجتماعية – الاقتصادية

٤٩ – انكمش الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٨ في المائة في عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٧، عادل انتعاش النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية تراجع نشاط القطاع الخاص في غزة، مما أدى إلى نمو حقيقي مسقط للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ نسبته صفر. وتشير النتائج الأولية إلى ارتفاع طفيف في الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع من ٤,١ بلايين دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ٤,٢ بلايين دولار في عام ٢٠٠٧. وفي المقابل، تشير التقديرات إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠٠٧، مقارنة بعام ٢٠٠٦، وبنسبة تكاد تبلغ ٤٠ في المائة مقارنة بمستواه في عام ١٩٩٩. وظل التضخم في عام ٢٠٠٧، متدنيا في حدود ٣ في المائة، حيث يرتبط المؤشر بالشيكل، الذي ارتفعت قيمته مقابل الدولار منذ عام ٢٠٠٦[٢٠].

٥٠ – وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٧، انخفضت الإنتاجية التجارية في غزة إلى مستوى ٤٦ في المائة من طاقتها. وبسبب تشديد نظام الإغلاق في حزيران/يونيه، زادت الإنتاجية انخفاضا إلى ما متوسطه ١١ في المائة من طاقتها[٢١]. وأغلقت زهاء ٩٥ في المائة من مجموع المؤسسات الصناعية (٣ ٧٠٥ مؤسسات من أصل ٣ ٩٠٠ مؤسسة) أبوابها منذ منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٧[١٩]. ووصل العجز التجاري مستويات غير مسبوقة، حيث بلغ ٧٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي – أي بارتفاع نسبته ٣٠ في المائة عن المتوسط على مدى ٣٠ سنة.

٥١ – وفي الفصل الرابع من عام ٢٠٠٧، بلغ معدل البطالة ٢٢,٢ في المائة مقارنة بمعدل ١٠ في المائة في الفصل الثالث من عام ٢٠٠٠. وكان معدل البطالة في الفصل الرابع ٢٩ في المائة في غزة، و ١٩,٢ في المائة في الضفة الغربية. وحسب التعريف الواسع للبطالة، الذي يشمل العمال المُحبطين، فإن إجمالي معدل البطالة في الفصل الرابع من عام ٢٠٠٧ هو ٢٨,٨ في المائة: ٢٥,٩ في المائة في الضفة الغربية و ٣٥,٣ في المائة في غزة[٢٢].

٥٢ – وقدر الفقر بنسبة ٣٦،٩ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠٠٦، أي بتراجع طفيف عن مستواه في الربع الأول من عام ٢٠٠٥ البالغ ٣٨,٨ في المائة، لكنه أعلى من مستواه في الربع الأول من عام ٢٠٠٤ البالغ ٢٧,٧ في المائة[١]. ويُعزى في المقام الأول الانخفاض في عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ إلى استئناف السلطة الفلسطينية دفع المرتبات وإلى مساعدة

---

(٢١) UNDP, The Gaza Strip: A Private Sector in Decline, December, 2007.

(٢٢) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، Labour Force Survey, for the 4th Quarter of 2007, March 2008.

المانحين الدوليين، فضلا عن كون الاقتصاد المحلي في الضفة الغربية استطاع أن يخلق ما يكفي من فرص العمل الخاص للتعويض قليلا عن فرص العمل التي ضاعت في غزة. وحسب تعريف البطالة القائم على الدخل، فإن معدلات البطالة قد زادت من ٤٥ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٥٦,٨ في المائة في عام ٢٠٠٦: أي من نسبة ٣٥,٥ في المائة إلى ٤٩,١ في المائة في الضفة الغربية، ومن ٦٤,٧ في المائة إلى ٧٩,٣ في المائة في قطاع غزة.

الصحة العامة وانعدام الأمن الغذائي

٥٣ - نظرا إلى أنه لا يدخل إلى غزة سوى السلع الغذائية الأساسية، وأنه تم إقفال باب الواردات والصادرات، فإن درجة الاعتماد على وكالات مثل الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي في المعونة الغذائية في غزة تزيد الآن على ٨٠ في المائة، مقارنة بنسبة ٦٣ في المائة في عام ٢٠٠٦[١١]. وفي عام ٢٠٠٧، كان حوالي ٦٠ في المائة من اللاجئين يتلقون المعونة الغذائية الطارئة. وعلاوة على ذلك، تلقى ما يزيد على ٢٥ ٠٠٠ أسرة في الضفة الغربية وحوالي ٣ ٠٠٠ أسرة في قطاع غزة مساعدة نقدية طارئة من الأونروا في عام ٢٠٠٧.

٥٤ - ومع أن بعض المواد الغذائية الأساسية لا تزال متوافرة، فإن شح بعض المواد الأخرى قد تسبب في زيادات حادة في الأسعار. وخلال عام ٢٠٠٧، زاد سعر دقيق القمح بنسبة ٩٧ في المائة في الضفة الغربية وبنسبة ٥١ في المائة في قطاع غزة[١]. وزادت أسعار السلع الأساسية الأخرى في غزة زيادة حادة خلال أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٧: حليب الأطفال بنسبة ٣٠ في المائة والأرز بنسبة ٢٠,٥ في المائة. ويعزى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، الذي كان معتدلا نسبيا بالنظر إلى الانخفاض الحاد في إمدادات غزة بالأغذية، إلى تراجع العرض والطلب كليهما[٢٣]. وكلما زادت مستويات الفقر، قلّ ما بأيدي الأسر من مال تنفقه على المواد الغذائية.

٥٥ - وفي ظل غياب إمدادات منتظمة بالوقود والكهرباء، تقلصت بشكل سريع القدرة على توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية للطوارئ في قطاع غزة في الفصل الأخير من عام ٢٠٠٧. وبعد حالات انقطاع الكهرباء وإمدادات الوقود في مستهل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قام ١١ مستشفى تابعا لوزارة الصحة، شأنها شأن معظم مراكز الرعاية الصحية الأولية بتوقيف مولداتها الاحتياطية للطوارئ[١٩]. وأفادت المستشفيات بوقوع حالات عجز في إمدادات الديزل اللازمة لتوليد الكهرباء ناهزت ما بين ٦٠ و ٧٠

(٢٣) مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط "Socio-economic Report", December 2007.

في المائة. وأبلغت منظمة الصحة العالمية أن متوسط ساعات انقطاع الكهرباء في اليوم عن مرافق الرعاية الصحية في غزة بلغ ١٠ ساعات في شمال غزة وأحياء مدينة غزة، و ٤ ساعات في المنطقة الوسطى وأحياء خان يونس وساعتين في قضاء رفح.

٥٦ - واتسم عام ٢٠٠٧ بنقص في الأدوية، حيث تدنى حوالي ٤٠ في المائة من أصناف الأدوية في قائمة الأدوية الأساسية إلى مستويات حرجة في معظم فترات العام. وفي قطاع غزة، انخفض، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ١٠٠ صنف من أصل ٤١٦ صنفا مدرجا على قائمة الأدوية الأساسية إلى مستوى الصفر. وبلغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ عدد أصناف اللوازم الطبية التي تدنت إلى مستوى الصفر ٢٠٣ أصناف[١].

٥٧ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، طفح حوض لتنقية مياه المجارير في قطاع غزة، وغمر قرية صغيرة في شمالي غزة بعشرات آلاف الأمتار المكعبة من مياه المجارير غير المعالجة، مما تسبب في قتل خمسة أشخاص وإصابة ٢٥ بجروح وتشريد ٢ ٠٠٠ نسمة. وأدى عجز البلديات عن مواصلة إزالة النفايات الصلبة إلى حالات مرضية إضافية وإصابات بالديدان. واضطرت الأونروا إلى دعم البلديات بما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ لتر من الديزل في الشهر لصالح أسطول العربات اللازمة لتجميع النفايات الصلبة.

٥٨ - وبسبب حالات الإغلاق الصارم وحظر التجول في الضفة الغربية وقطاع غزة، تعرضت النساء في مسعاهن للحصول عل الرعاية الصحية أثناء فترة الحمل أو الولادة إلى التأخير، بل ومُنعن كُليا في بعض الحالات من الحصول على الرعاية التي يحتجن إليها. وتشير التقديرات إلى أن ما مجموعه السنوي ٢ ٥٠٠ امرأة تضع حملها وهي تحاول شق طريقها إلى مرفق للتوليد. ويضر انعدام الأمن الغذائي أيضا بصحة النساء والأطفال. وحسب نتائج دراسة أجرتها الأونروا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، فإن نسبة ٥٧,٧ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و ٣٦ شهرا ونسبة ٤٤,٩ في المائة من الحوامل في غزة يعانون من فقر الدم.

الشباب والتعليم

٥٩ - تراجع إجمالي القيد بالتعليم الأساسي من معدل الذروة البالغ ٩٦,٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى معدل ٩١,٢ في المائة خلال السنة الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧[٢٤].

٦٠ - وعلى مر السنين، أدى العنف المزمن، ونقص التمويل والاضطرابات إلى انهيار شبه تام لقطاع التعليم في قطاع غزة. وتُسير الأونروا ٢١٤ مدرسة لفائدة حوالي

(٢٤) UNICEF: Media Release "Schools Re-open to Darker, Colder Class Room", 1 February, 2008.

٢٠٠ ٠٠٠ طالب في قطاع غزة. وأدى أعمال العنف في عام ٢٠٠٧ إلى خسارة ١٤ ٧٣٠ يوما تعليميا في مدارس الأونروا. ويقدر عدد الأطفال الذين انقطعوا عن الدراسة في مدارس غزة بـ ٢ ٠٠٠ طفل إجمالا خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧[١٩]. وبالنسبة للسنة الدراسية ٢٠٠٥-٢٠٠٦، رسب ما يتراوح بين ٦٦ و ٩٠ بالمائة من الأطفال في قطاع غزة في امتحانات الرياضيات، بينما رسب ما يتراوح بين ٢٨ و ٦١ في المائة في امتحانات اللغة العربية.

٦١ - وفي الضفة الغربية، خسرت مدارس الأونروا ٣٥ يوما خلال السنة الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ورغم أن نتائج الامتحانات قد أبدت اتجاها تصاعديا في السنة الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، فإن التحصيل التربوي لا يزال مثار قلق في الضفة الغربية. وعلى سبيل المثال، لم ينجح من طلبة الصف الثامن سوى ٤٥ في المائة في امتحانات الرياضيات و ٥٦ في المائة في امتحانات العلوم و ٦٩ في المائة في امتحانات اللغة العربية.

٦٢ - وفي إطار الحظر الصارم الذي تفرضه إسرائيل على المنتجات الواردة إلى قطاع غزة، حظرت إسرائيل استيراد الورق اللازم لطباعة الكتب المدرسية للأطفال. ولم يحصل الأطفال على الكتب المدرسية في الوقت المناسب، سواء في النصف الأول أو النصف الثاني من السنة الدراسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، حيث لم يصل الورق إلى غزة إلا بعد بدء كل فصل. وإضافة إلى ذلك، فإن ما يبلغ ٤٠ في المائة من أطفال غزة يعانون من الأرق، فيما يعاني ٣٤ في المائة آخرون من القلق[٢٥].

وضع المرأة

٦٣ - بلغ معدل محو الأمية في صفوف النساء ٨٩,٨ في المائة في عام ٢٠٠٦، أي بزيادة ٧ في المائة عن عام ٢٠٠٠. وبلغ معدل محو الأمية في صفوف الرجال ٩٧,١ في المائة، أي بزيادة ٢,٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٠[٢٦].

٦٤ - ومعدل القيد بالتعليم الأساسي أعلى في صفوف النساء منه في صفوف الرجال، لكنه انخفض من ٩٨ في المائة في السنة الدراسية ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٩٠ في المائة في السنة الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتحصل النساء بدرجة أقل من الرجال على شهادات عليا: بلغت نسبة النساء الحاصلات على البكالوريوس ٦,٢ في المائة في عام ٢٠٠٦، مقارنة بنسبة ٩,٦ في المائة من الرجال.

---

(٢٥) UNICEF "Humanitarian Action Update: Occupied Palestinian Territory", 17 December 2007.

(٢٦) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، Women and Men in Palestine, Issues and Statistics, (August 2007).

٦٥ - ولم يتجاوز معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة ١٦,٦ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠٠٧، مقارنة بمعدل ٦٧,٨ في المائة بالنسبة للرجال. بيد أن معدل عمالة المرأة قد زاد عن مستواه في عام ٢٠٠١ البالغ ١٠,٣ في المائة.

٦٦ - ويبدو أن تردي الظروف الاجتماعية - الاقتصادية في قطاع غزة قد تسبب في زيادة مستويات العنف ضد المرأة. وحسب اليونيسيف، فقد أبلغت اثنتان من بين كل خمس نساء أنهن تعرضهن للعنف في غزة في عام ٢٠٠٧، وهو ما يمثل ارتفاعا مقابل نسبة واحدة إلى كل خمس نساء في عام ٢٠٠٦. ووقعت ١٢ جريمة قتل دفاعا عن الشرف في غزة، مقابل ٤ جرائم في عام ٢٠٠٤[٢٥].

ثالثا - الجولان السوري المحتل

٦٧ - الجولان السوري، الذي تبلغ مساحته حوالي ١ ٢٥٠ كيلومترا مربعا خاضع للاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧. واعتبر قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) قرار حكومة إسرائيل بضم الجولان السوري المحتل قرارا غير قانوني. وتمنع إسرائيل عودة السكان العرب للجولان السوري المحتل الذين أُبعدوا في عام ١٩٦٧، وكان عددهم وقتئذ حوالي ١٣٠ ٠٠٠ مواطن سوري يعيشون في حوالي ٢٠٠ قرية ومزرعة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، تراجع عدد السكان العرب السوريين إلى ما يقدر بـ ٢١ ٠٠٠ نسمة يعيشون في خمس بلدات رئيسية. ويضم الجولان أيضا زهاء ٢٠ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي[٢٧].

٦٨ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، أبلغت الجمهورية العربية السورية أن عدد المستوطنات الإسرائيلية في الجولان قد زاد إلى ٤٥ مستوطنة. وفي إطار حملة استيطانية جديدة، أُعلنت خطط لتشييد ٣٠٠ وحدة سكنية جديدة في الجولان المحتل، وعرضت إدارة الأراضي في إسرائيل ٢ ٥٠٠ دونما من الأراضي لبيعها للمستوطنين.وفي منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أعلنت مستوطنة آلوني هباشان بيع وحدات سكنية شيدت على أنقاض قرية الجويزة العربية، بسعر ٢٧ ٠٠٠ دولار للوحدة السكنية الواحدة[٢٨].

٦٩ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، كان هناك ١٥ مواطنا سوريا من أبناء الجولان في السجون الإسرائيلية، بتهمة مقاومة الاحتلال. واعتقلت السلطات الإسرائيلية اثنين آخرين في نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٧، إثر اقتحام الشرطة لقريتي مجدل شمس وبقعاتا. ورفضت السلطات

---

(٢٧) ICRC: Operational Update, ICRCK activities in the Occupied Golan, 22 March 2007.

(٢٨) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/62/360)، الفقرة ٧٤.

الإسرائيلية مرارا وتكرارا طلبات المؤسسات الدولية، بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية، بزيارة السجناء العرب السوريين[٢٩].

٧٠ - ولا تزال الألغام الأرضية تشكل تهديدا لسكان القرى العربية السورية في الجولان المحتل. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، انفجر لغم مموه في شكل لعبة أطفال في الجزء غير المحتل من القنيطرة، وأصيب طفلان من قرية الجران بجروح في الصدر والعينين. وفي المنطقة الواقعة بين قرية خان أرنبة ومدينة البعث، أصيب أربعة أطفال في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٦، نتيجة انفجار لغم مموه في شكل لعبة أطفال مكعبة[٣٠].

٧١ - ووفقا لما ذكرته حكومة الجمهورية العربية السورية، فإن إسرائيل قد بادرت بمشروع للتخلص من النفايات النووية في الجولان، في مرفق بباطن الأرض على مقربة من جبل الشيخ. ولم يتسن التحقق من هذا الادعاء من مصدر مستقل.

٧٢ - وفقا لما ذكرته حكومة الجمهورية العربية السورية، فإن المواطنين السوريين في الجولان المحتل لديهم سبل محدودة للحصول على المياه. ولا يتلقى المزارعون سوى ٢٥ في المائة من كمية المياه التي يحتاجونها لزراعة التفاح، مما يؤثر سلبا على المنتج الزراعي للأرض العربية[٣١] ويُزعم أنه لا يُسمح لهم بحفر الآبار أو بناء الصهاريج لتخزين مياه الأمطار أو الثلوج. ويُمنع المقيمون السوريون أيضا من استخدام مياه بحيرة مسعدة التي حُولت كي تستخدمها المستوطنات الإسرائيلية[٣٢]. ووفق المعلومات المقدمة من حكومة الجمهورية العربية السورية، تفرض السلطات الإسرائيلية بشكل غير متناسب ضرائب مرتفعة على المزارعين العرب السوريين في الجولان، تصل أحيانا إلى ٥٠ في المائة من قيمة المحاصيل الخاضعة للضرائب. وقد يسرت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ولجنة الصليب الأحمر الدولية، من خلال جهود المساعدة التي تبذلانها، نقل حوالي ١٠ ٠٠٠ طن من التفاح إلى الأسواق السورية من خلال نظام للنقل بالشاحنات ظهرا لظهر[٣١].

٧٣ - وبالنسبة للمقيمين السوريين في الجولان المحتل، تفرض السلطات الإسرائيلية قيودا شديدة على السفر إلى الجمهورية العربية السورية للأغراض الدينية أو التعليمية أو الأسرية.

---

(٢٩) المرجع نفسه، الفقرة ٧٦.

(٣٠) المرجع نفسه، الفقرة ٧٧.

(٣١) The Situation of Workers of the Occupied Arab Territories (Geneva, International Labour Office, 2007). Appendix to the report of the Director-General, International Labour Conference, 96th session, 2007.

(٣٢) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/62/360)، الفقرة ٧٥.

وتوفر قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ولجنة الصليب الأحمر الدولية المساعدة والتنسيق، بالعمل مع السلطات الإسرائيلية والسورية على السواء، لتيسر مرور الأشخاص عبر المنطقة الفاصلة. وخلال عام ٢٠٠٧، ساعدت القوة في عبور ٦٧٠ طالبا، و ٥٠٠ حاج وعروسين و ٥ مدنيين آخرين.وقدمت القوة أيضا خدمات للرعاية الصحية لـ ٢٤٣ قرويا وعلاجا طبيا لـ ١١٦ مدنيا. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت القوة في تسلم السلطات السورية من القوات الإسرائيلية مدنيا سوريا عبر إلى الجولان الذي تحتله إسرائيل[٣٣].

٧٤ - وتوجد بالمدن العربية السورية الخمس الموجودة في الجولان ١٢ مدرسة تعاني من الاكتظاظ وقلة المعدات، إلى درجة أنها توفر بيئة غير صحية للأطفال. وتفيد حكومة الجمهورية العربية السورية بأن المهنيين العرب السوريين، بما في ذلك الأطباء والصيادلة يحرمون من رخص العمل في الجولان مما يدفع العديد منهم إلى الهجرة. ويُزعم أنه يطلب من المقيمين العرب في الجولان أن يقبلوا الجنسية الإسرائيلية إذا رغبوا في البحث عن عمل. وعلاوة على ذلك، تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية أن العمال العرب السوريين في الجولان يعانون من التمييز لصالح نظرائهم الإسرائيليين، مع ظروف عمل رديئة نسبيا وأجور أقل.

٧٥ - وأفادت أيضا حكومة الجمهورية العربية السورية بأن السلطات الإسرائيلية حظرت إنشاء أي صحافة مطبوعة عربية في الجولان وتفرض رقابة صارمة على الكتب وغيرها من المواد المطبوعة. إلا أنه لم يتحقق أي مصدر مستقل من هذا الادعاء.

رابعا - الاستنتاجات

٧٦ - في حين انخفض عدد ضحايا العنف من الإسرائيليين والفلسطينيين بمقدار النصف تقريبا بالمقارنة إلى ما كان عليه الحال في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، فإن مزيجا من عمليات الإغلاق المكثفة والعقوبات التي فرضتها إسرائيل وتصاعد النزاعات الداخلية بين الفلسطينيين أدى إلى زيادة ملموسة في حدة الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠٠٧. وتدل جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمتعلقة بالصحة العامة على أن مستوى المعيشة بصدد التدهور، وعلى التفكك الاجتماعي وتقطع الأواصر المكانية، وتفاقم اليأس، وتزايد العنف بين الفلسطينيين. ويكاد سكان قطاع غزة يُصبحون معزولين

(٣٣) تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (للفترة من ٢ كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٦ إلى ٦حزيران/يونيه ٢٠٠٧)، (S/2007/331)، الفقرتان ٣ و ٤؛ وتقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (للفترة من ٧ حزيران/يونيه إلى٣١ كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٧)، (S/2007/698)، الفقرتان ٣ و ٤.

تماما عن العالم الخارجي، ولا يحصلون إلا على السلع الأساسية الضرورية ومواد المساعدة الإنسانية.

٧٧ - وقد أعلن كل من مجلس الأمن والجمعية العامة أن قرار إسرائيل بضم الجولان قرار لاغ وباطل[٣٤] ومع ذلك استمرت إسرائيل في عام ٢٠٠٧ في توسيع مستوطناتها وفي انتهاك حقوق السكان السوريين في الجولان السوري المحتل.

٧٨ - وقد دفعت الأحوال في الأرض الفلسطينية المحتلة الفريق القطري للأمم المتحدة إلى إطلاق النداء الموحد لعام ٢٠٠٨، الذي حقق ٤٥٤ مليون دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٨,٥١ في المائة بالقياس إلى ما حققه نداء عام ٢٠٠٧. ويركز نداء عام ٢٠٠٨ على أربع قضايا رئيسية من أجل كفالة سبل المعيشة والحيلولة دون المزيد من تدهور الأوضاع: (أ) المساعدة الإنسانية؛ (ب) حماية المدنيين وتنفيذ القانون الإنساني الدولي؛ (ج) رصد الشؤون الإنسانية والإبلاغ عنها؛ (د) تعزيز تنسيق الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة. وبينما تهدف تلك التدابير إلى تثبيت الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية، فليس من المتوقع أن تُسهم في تحسين هذه الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة على المدى الطويل.

٧٩ - وقد كرر الأمين العام في الرسالة التي وجهها إلى حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ موقف الأمم المتحدة الذي مؤداه أنه لا يمكن إحداث تغيير جذري في المشاكل الاقتصادية والإنسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني إلا عن طريق تسوية سياسية دائمة تُنهي الاحتلال وتمنح الفلسطينيين استقلالهم.وأكد توافر الشروط الأساسية لتحقيق نجاح كبير، مشيرا إلى المفاوضات الثنائية وإلى دعم المانحين. وأخيرا أعرب عن قناعته بإمكانية اجتياز خطى تاريخية نحو تحقيق رؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، إذا توافر المزيج المناسب من الحكمة والواقعية والشجاعة السياسية.

---

(٣٤) قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)؛ وقرار الجمعية العامة ٢٧/٦١.